

تنفيذ قرار الشرق الأوسط ١٩٩٥ "إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية" طوق نجاة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية 2015 بعد الثورات العربية (2011 2015) وفي ظل القيادة المصرية الجديدة

د/ هايدى يحيى غنيم والاستاذ د / هاورد هول

مع انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المنعقد حاليا في نيويورك من 27 إبريل إلى 22 مايو 2015 وتزامناً مع الاحتفال بعيدها الـ ٤٥ في ٢٠١٥، وباستمرار إخفاقات المعاهدة لتنفيذ قرارات الوثائق الختامية ولا سيما التناقص في تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 وما يتعلق به من قرار الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة 2010، تزايد القلق حول مصير المعاهدة وما قد ينتج عن مؤتمر الإستعراض 2015 خاصة في ظل وجود العديد من التغييرات الدولية والإقليمية منها:

- وجود نظام سياسي جديد لديه قدرات قيادية تتسم بالتأييد الشعبى والإقليمى والدولى كالقيادة المصرية الجديدة للرئيس السيسى، ووجود نظام سياسى جديد بتونس.
- تصاعد المخاوف الأمنية للعديد من دول بالشرق الأوسط ولاسيما مصر ودول الجوار لإستمرار الغموض النووى الإسرائيلى خاصة فى ظل تقادم المفاعلات النووية الاسرائيلية بما تجاوز ٦٠ عاما دون إخضاعها لنظام الضمانات الشاملة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- تزايد الطلب العالمى على الطاقة النووية وإستئناف العديد من الدول العربية برامجها النووية السلمية.
- وجود إضطرابات فى عدد من دول الشرق الأوسط كاليبيا واليمن والعراق وسوريا.
- التوصل إلى إتفاق مبدئى مع إيران حول برنامجها النووى وربط الولايات المتحدة التوصل إلى إتفاق نهائى بما لا يهدد أمن إسرائيل.
- الانتخابات التشريعية الإسرائيلية بفوز حزب الليكود المتشدد بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد تشكل عقبة أمام عملية السلام للفلسطينيين وحل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية، وأمام التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ قرار ١٩٩٥ لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية :

ما هى الآلية الفاعلة فى عودة الروح والأمل فى تحقيق نهضة لنظام عدم الانتشار يساعد فى الحد من الركود، أو الانهيار فى ظل التحديات التى تواجه ركائزها الأربعة : نزع السلاح، عدم الانتشار، الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 وهو حجر الأساس فى صفقة تمديد المعاهدة التى تمت بالتوافق وبدون توقيع من جانب الاطراف لحين تنفيذه .

الوضع الراهن للمعاهدة على الساحة الدولية والإقليمية

1. نزع السلاح النووى: لا يزال معلق ومتروك للإرادة السياسية للدول النووية التى لا تتخذ خطوات جادة لتنفيذ ما نصت عليه المعاهدة بالمادة VI، وكذا قرار الأمم المتحدة بالإجماع رقم 1887 لسنة 2009 والقرارات الأخرى ذات الصلة، بل تقوم هذه الدول بمزيد من الوعود والخطب لإظهار تنامى الإهتمام بنزع السلاح دون أى تقدم فعلى. فمثلا خطاب باراك أوباما فى براغ الذى أكد على أن الولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة المفاوضات بحسن النية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووى إلا أن الدول النووية لا تزال تمتلك ترسانتها النووية بل وتطور أجيالا جديدة من الأسلحة ذات كفاءة وقدرات نوعية أعلى. ورفض الولايات المتحدة والصين التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.¹

¹ <http://www.icanw.org/the-facts/nuclear-arsenals/>

2. عدم الانتشار النووي : فى ظل وجود المعاهدة ، تزايدت عدد الدول التى أعلنت امتلاكها السلاح النووى بالفعل مثل كوريا الشمالية، والهند وباكستان، أو التى لم تعلن بعد كما هو الحال وإسرائيل، أو الدول التى تتطلع للحصول عليه كإيران . ويرجع ذلك كنتيجة حتمية لمعاهدة تطبق بصورة انتقائية غير عادلة وغير متوازنة تعتمد سياستها لتحقيق مصالح إستراتيجية للدول النووية.² لذا تحاول الدول النووية بالمعاهدة تقيد حق الانسحاب المنصوص عليه فى المادة العاشرة التى تمنح الدول الأطراف فى المعاهدة حق الانسحاب منها فى حالة تعرض أمنها ومصالحها الحيوية للخطر.

ووفقا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التى أبرمت فى فيينا فى 23 مايو عام 1969، وكذا وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فالحق فى الانسحاب ليس حقا فقط ولكن أيضا ترخيص يسمح للدولة أن تنسحب إذا كان لديها ذريعة ومبرر كتعديل المعاهدة صراحة أو ضمنا مما يزيد من أعباء الدول الأعضاء أو ينتقص من حقوقهم المنصوص عليها.³

3. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية : تتعارض المصالح بين الدول النووية وغير النووية تجاه الحصول على التكنولوجيا اللازمة وحق المعرفة لإنتاج الطاقة النووية للاستخدامات السلمية. فالدول النووية تسعى إلى فرض قواعد صارمة على دورة الوقود النووى وتحجيم الحصول على التكنولوجيا السلمية للطاقة النووية سواء من خلال المعاهدة أو من مجموعة الموردن النوويين خوفا من تبدل طموحات الدول الحاصلة عليها. على الجانب الأخر تطالب الدول غير النووية بحققها المنصوص عليه بموجب المعاهدة فى المادة الرابعة فى الحصول على هذه التكنولوجيا لتحقيق تنميتها.⁴

4. قرار ١٩٩٥ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية: قادت مصر أربعة عشر دول عربية لمقاومة المد اللانهائى لمعاهدة عدم الانتشار النووى لإصدار هذا القرار عام ١٩٩٥. وكان نتيجة هذا الأتحاد ان اضطرت الدول الثلاث الوديعا (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، والاتحاد الروسى) إلى التوصل إلى حل وسط عن طريق رعاية القرار المتعلق بالشرق الأوسط لكسب التأييد العربى للتمديد. وقد ربطت الدول العربية موافقتها على قرار المد اللانهائى بالتفاوض حول قرارين آخرين وهما:

- قرار حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط.
- قرار حول تحسين آلية مراجعة تنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار فى المؤتمرات اللاحقة بالدعوة لثلاث لجان تحضيرية فى الفترة بين كل مؤتمرين استعراضيين. ويعتبر كل لجنة من هذه اللجان التحضيرية بمثابة مؤتمر مسبق.⁵

ومنذ أن تم تمرير القرار دون تصويت كجزء من قرار التمديد، يتم النظر إلى القرار على أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالتمديد. لذا مصر والدول العربية ترى أن أى محاولة لإحراز تقدم للمعاهدة لن يتم إلا إذا قابله تقدم فى تنفيذ قرار الشرق الأوسط ١٩٩٥.⁶

وينبثق من الركائز الأربع التى تركز عليها المعاهدة عدة إشكاليات تتطرق الدراسة لأهمها التى قد تتسبب فى انحلال المعاهدة باخرى متوازنة شاملة وعادلة

حق إمتلاك التكنولوجيا النووية يختلف عن إمتلاك المحطات النووية

الإشكالية ١ # الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا النووية "السلمى" و"العسكرى" .

بذلت العديد من الجهود الدولية والإقليمية لمعالجة هذه الإشكالية ومنها أفكار تهدف إلى تدويل دورة الوقود كمحاولة الدول النووية منع الدول غير النووية بوضع آليات دولية لإمتلاك تكنولوجيا دورة تخصيب اليورانيوم من جهة وضرورة توفير إمدادات الوقود النووى لتلك الدول من جهة أخرى. فقد اقترح البعض إنشاء بنك للوقود النووى تحت ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مراكز إقليمية بحيث يعمل هذا البنك على أسس ومعايير غير سياسية وغير تفضيلية أو تمييزية. كما اقترحت

² <http://www.armscontrol.org/factsheets/nptfact>

³ <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201155/volume-1155-I-18232-English.pdf> see more:

<https://www1.umn.edu/humanrts/arabic/viennaLawTreatyCONV.html> Also: <http://dspace.univ->

[quargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7315/1/D0803.pdf](http://elaph.com/Web/Archive/1072374416361394000.htm)

⁴ <http://elaph.com/Web/Archive/1072374416361394000.htm>

⁵ <http://www.reachingcriticalwill.org/disarmament-fora/npt/history-of-the-npt-1975-1995>

⁶ <http://www.reachingcriticalwill.org/disarmament-fora/npt/history-of-the-npt-1975-1995>

بعض الدول التي تمتلك منشآت تخصيب حالياً أن تحولها إلى منشآت دولية. وكذا فكرة بيع المفاعلات ككل لحجب التكنولوجيا الهامة والحساسية في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لتجنب مخاطر الانتشار رغم أن ذلك يتدخل في السيادة الوطنية للدول. على سبيل المثال لا الحصر: ففي عام 2006 اقترح أكثر من أربعة مقترحات:⁷

- في يناير اقترح بوتين إنشاء ما سماه "مبادرة البنية التحتية للطاقة النووية" (GNPI) بهدف إنشاء شبكة من المراكز الدولية لدورة الوقود النووي بما في ذلك عمليات تخصيب اليورانيوم وعلى أسس غير تمييزية وتحت إشراف الوكالة.
- في فبراير 2006 أعلنت الولايات المتحدة برنامجاً أسمته "الشراكة العالمية في الطاقة النووية" (GNEP).
- في يونيو 2006 تم تقرير ما يعرف بمقترح الدول الست، الذي دعا إلى آلية دائمة متعددة الأطراف في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (RANF)
- في سبتمبر 2006 تقدمت اليابان بمقترح متمم لمقترح الدول الست، وهو عبارة عن إنشاء "ترتيبات احتياطية لضمان العرض من الوقود" في إطار الوكالة الدولية IAEA Standby Arrangements Assurance of Fuel Supply.

وعلى الجانب العربي مبادرة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي لإنشاء كونسرتيوم عربي "إقليمي" لدورة الوقود النووي حتى يمكن أن تعتمد الدول العربية على نفسها دون أن تمارس عليها ضغوط دولية أو يتم حرمانها من حقوقها الأصلية القانونية. وكذا الفكرة التي طرحها السفير المصري الدكتور محمد شاكر لإنشاء بنك إقليمي للوقود النووي تحت ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والهدف المزدوج لبعض المقترحات الدولية هو ضمان عرض الوقود من ناحية وضمان التحكم الدولي فيه لحجب حق المعرفة وتكنولوجيا دورة الوقود للاستخدامات السلمية بحجة منع الانتشار النووي العسكري. وتتدخل بعض هذه المقترحات في السيادة الوطنية للدول، بل وتتعارض مع ما نصت عليه المادة الرابعة بالمعاهدة حيث يعكس محاولات الدول النووية لاحتكار إمدادات الوقود والحفاظ و السيطرة على التكنولوجيا النووية السلمية.⁸

فالمعاهدة تمثل اتفاق قانوني دولي بموجبه أبرمت الصفقة بين الدول النووية وغير النووية على أن تحقق المعاهدة الأمن والتنمية لجميع الدول من خلال الالتزامات المتبادلة: فعلى الدول غير النووية الإلتزام بعدم امتلاك أسلحة نووية على أن تلتزم الدول النووية بالتفاوض جدياً بهدف نزع أسلحتها النووية ومساعدة الدول غير النووية في الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية كحق أصيل غير قابل للتنازل أو للتصرف.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة أول من طالبت بتوفير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لجميع الدول خلال البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة آنذاك، ايزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1953 بعنوان "الذرة من أجل السلام"، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب يتزايد شكوكهم ومخاوفهم من انتشار التكنولوجيا النووية التي تسمح بامتلاك أسلحة نووية وخلق نوع من الإرهاب النووي لذا دعت لعقد قمم للأمن النووي كل عامين لدراسة كل ما يتعلق بذات الشأن.⁹ وكذا قاموا بوضع العديد من العقوبات للحصول على هذه التكنولوجيا سواء من خلال تطوير عمليات مقاومة الانتشار النووي، أو تغيير وتعزيز القواعد والأنظمة في كل من قواعد مجموعة الموردين للمواد النووية Nuclear Supplier Group ولجنة زانجر Zangger Committee التي تقوم بوضع مبادئ توجيهية بشأن هذا النوع من المواد والتكنولوجيات الحساسة التي يمكن نقلها عبر الحدود، أو وضع طرق لتقليل استخدام كمية الوقود المستخدم وتطوير أساليب للحد من استخدام دورة الوقود النووي وإعادة معالجة الوقود المستنفذ و التخلص من النفايات عن طريق اختراع طرق للتخلص من الوقود المستخدم يسمى "المهد إلى اللحد" "Cradle to Grave"، تحسين وسائل الضمانات،¹⁰ الحد من الاستخدام المشروع من أجهزة الطرد

⁷ Internationalization of the Nuclear Fuel Cycle: Goals, Strategies, and Challenges. Washington, D.C.: National Academies, 2009. The National Academic press. John and Catherine T. MacArthur Foundation and the Carnegie Corporation of New York and Russian Academy for Science. Web. <<http://www.nap.edu/>>

⁸ Sources: Eric Hundman: "Nuclear Fuel Supply Proposals Aimed at Weakness in Nonproliferation Regime" published on <http://www.worldpoliticsreview.com/articles/428/nuclear-fuel-supply-prop...> : See more on www.wiseinternational.org/node/3319

⁹ <http://www.state.gov/t/isn/nuclearsecuritysummit/index.htm> see also: <http://www.un.org/press/en/2010/dc3232.doc.htm> and <http://www.armscontrol.org/factsheets/NuclearSecuritySummit>

¹⁰ http://disarm.igc.org/index.php?view=article&catid=61%3Adt2008spring&id=79%3Adt2008springSpies&option=com_content&Itemid=2

المركزي،¹¹ تحديث أنظمة الرقابة على الصادرات، والتفاوض على حظر إنتاج المواد الانشطارية في جميع أنحاء العالم، تصنيع مفاعلات نووية مقاومة للانتشار لتلبية احتياجات الدول غير النووية التي تبحث عن تنمية مستدامة.¹²

والمثير للدهشة ، أن الولايات المتحدة تقوم بخرق المعايير الدولية لمنع الانتشار النووي . فقد وقعت الولايات المتحدة والهند اتفاقاً في 18 يوليو 2005 تحصل بمقتضاه الهند على دعم في المجال النووي ، على الرغم من كون الهند دولة مالكة للسلاح النووي ولم تنضم إلي معاهدة عدم الانتشار النووي. ونظراً لضرورة موافقة مجموعة الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية على منح الهند استثناء من تطبيق قواعد مجموعة الموردين علي هذا الاتفاق ، لذا قامت الولايات المتحدة بطلب الحصول على استثناء من مجموعة الموردين للمواد النووية لصالح الهند لتنفيذ هذا الاتفاق وذلك رغم أن إنشاء هذه المجموعة كان في الأصل رداً على التفجيرات النووية للهند وهذا الوضع يضعف من المعاهدة ويزيل مصداقيتها.

ويعتبر الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والهند تحدياً خطيراً للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي فضلاً عن كونه يقوض مصداقية الجهود الدولية والأمريكية لمنع الانتشار النووي ومخالف للمادتين الأولى والثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خاصة وأن هذا النهج متكرر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية حيث كشفت الوثيقة الأمريكية المؤرخة في أبريل 1981 والتي تم نشرها أوائل شهر مارس 2015 بعد رفع السرية عنها عن وجود تعاون نووي مع إسرائيل ساهم في قدرتها لإنتاج قنبلة حرارية نووية.¹³

وهذا الأمر أثار الشكوك العربية في أن الهدف الحقيقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ليس تعزيز نظام عدم الانتشار بل تقييد الدول العربية من الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وبالتالي، فإن هذا النهج قد يعطي الدول العربية مبرر قانوني ومنطقي للانسحاب من هذه المعاهدة لعدم تكافئها وطابعها التمييزي.

فالدول غير النووية لا تسعى لإمتلاك محطات نووية فقط بل تطالب بحققها القانوني والإنساني في إمتلاكها للتكنولوجيا اللازمة لإنتاج الطاقة النووية للإستخدامات السلمية.

وتعارض الدول غير النووية بشدة مقترحات تقييد تطوير تكنولوجيا دورة الوقود النووي لمخالفة هذه المقترحات للحق غير القابل للتصرف أو التنازل في إمتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وقد أكدت دول كالأرجنتين وجنوب أفريقيا أن القيود ينبغي ألا تفرض على الدول الأعضاء في المعاهدة والتي تسعى للحصول على الطاقة النووية للإستخدام السلمي.¹⁴

وبغض النظر عن مدى مصداقية وحقيقة أهداف كلا الجانبين من الدول فإن النتيجة النهائية هو وضع تحدي أمام المعاهدة لتنفيذ نصوصها والهدف من إنشائها.

التوجه الجديد للدول العربية

وفي ظل المعطيات الدولية والإقليمية لا أحد يمكنه التيقن بمصير معاهدة عدم الانتشار بصورتها الحالية، ولكن من الممكن التكهن بمصيرها بوضع تصورات لما قد يحدث بمؤتمر استعراض المعاهدة 2015 وما قد يتم قبوله أو رفضه من الدول الأعضاء ولا سيما الدول العربية التي تعد الآن بوصلة لتوجيه مصير نظام عدم الانتشار كونها دول فاعلة ومؤسسة للعديد من التحالفات الدولية والإقليمية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً بمواقف هذه التحالفات.

فالتأييد العربي والأفريقي التي حصلت عليه مصر لعضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن خلال اجتماع الدورة (139) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في مارس 2013، وحصولها على الدعم الإفريقي خلال القمة الأخيرة للاتحاد الإفريقي في يناير 2015.¹⁵ فقد أكد رئيس المجموعة الأفريقية أن مصر في مقدمة المدافعين عن السلام لذا فالقارة الإفريقية

¹¹ http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.npilo.org%2Farticle_file%2FCentrifuges-A_new_era_for_nuclear_proliferation.pdf&ei=0fVYVbvqNNFuoASQhoKYAQ&usq=AFQjCNGsxGQ0dfBMh3v_DF0BRIZSaxtiLQ&bv=93564037.d.aWw

¹² <http://nuclearfiles.org/menu/key-issues/nuclear-weapons/issues/proliferation/export-control-regimes.htm>

¹³ Ahmed AbdelFattah, The Head Mission of the League of Arab States at the UN. "The Statement of the League of Arab States at the 2015 NPT Review Conference in UN Headquarter in New York". See also: <http://hotair.com/archives/2015/03/26/did-the-obama-administration-declassify-documents-on-israeli-nuclear-program/>

¹⁴ <http://al-akhbar.com/node/134153>

¹⁵ <http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx> and <http://www.arableagueonline.org/>

ستدعم ترشيح مصر في مجلس الأمن للعضوية غير الدائمة مما يؤكد على إمكانية تأثير الدول العربية في العديد من التحالفات الإقليمية والدولية.¹⁶

فقد بدأت بعض الدول العربية تعلن عن استنكارها لإظهار رفضها واستيائها لتقاعس المجتمع الدولي عن تنفيذ التزاماته والكيل بمكيالين في قضايا نزع السلاح . فقد تجلّى ذلك في موقف الوفد المصري في اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر المعاهدة في جنيف عام ٢٠١٣ ، حيث أكدت مصر في بيانها امام الجلسة الخاصة بتنفيذ قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن قرار الخروج من الجلسة جاء للإحتجاج على استمرار فشل المؤتمر في تفعيل القرار ١٩٩٥ وأن فشل المجتمع الدولي ولا سيما الدول الراحية في تنفيذ القرار يعد فشلاً في تنفيذ جزء اساسى من الالتزامات الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار وهو ما قد يؤثر على مصداقيتها واستمرارها. وكذا أعربت الدول الأطراف في حركة عدم الانحياز (NAM) وجامعة الدول العربية أيضاً عن تأييدهم مع الموقف المصري ، وأعلنوا عن استيائهم من مواقف المجتمع الدولي والدول الثلاث الراحية للقرار التي تفقد الشجاعة لتطبيق وتفعيل قرار الشرق الأوسط عام 1995 مما قد يؤثر على مصداقية واستمرارية المعاهدة.¹⁷

وهذا التوجه الجديد عكس رسالة تحمل في طياتها عدم قبول استمرار عدم الجدية في التعامل مع مسألة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي تعد أحد ركائز المعاهدة وجزءاً أساسياً من الأمن الإقليمي بالشرق الأوسط وكذا الأمن والاستقرار الدولي. وهذا الاتجاه أكده وزير الخارجية محمد كامل عمرو آنذاك ، حيث تم التأكيد على أن مصر وباقي الدول العربية لن تنتظر إلى الأبد لتنفيذ قرار الشرق الأوسط ١٩٩٥. وحملت مصر مسؤولية عدم تنفيذ القرار للدول الأعضاء بالمعاهدة والأمين العام للأمم المتحدة وكذا الوكالة الدولية للطاقة الذرية وميسر المؤتمر والمجتمع المناصر لمبدأ عدم الانتشار

وفي عام ٢٠١٤ في اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار في نيويورك، أكدت ايضا المملكة العربية السعودية في بيانها من السفير " عبدالله المعلمي" ، أن زيادة الوعي العالمي من مخاطر الأسلحة النووية مدعاة للتفاوض، إلا أن ذلك يحتاج بالضرورة أن تظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية إرادتها السياسية لوضع حد للتخلي عن اعتمادها على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كأدوات لأمنها القومي واثبات هويتها بحجة أن هذا النهج يحافظ على التوازن العالمي. وأكدت على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية على النقيض من جديتها في تنفيذ إخلاء مناطق أخرى خالية، لا تبدل المزيد من الجدية في الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وذلك نتيجة وجود دولة واحدة بالمنطقة (إسرائيل) تقاوم الوصول إلى أى تقدم بالرغم من إمتلاكها قدرات نووية عسكرية متطورة خارجة عن أية رقابة دولية ، ونتيجة لذلك لا نرى أى نجاح ملموس في الشرق الأوسط. وحملت المسؤولية للمجتمع الدولي لضمان تنفيذ جزء اساسى من ركائز المعاهدة وهو تنفيذ قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

شددت وتواترت جميع بيانات ومداخلات رؤساء وفود الدول العربية بالإضافة إلى بيان المجموعة العربية والجامعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز على نفس السياق . فقد أكد الجميع على أهمية تنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. وشددت الدول العربية على القول أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت المثال الصارخ لقصور فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها، لأنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية فاعلة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وجاء تقرير اللجنة التحضيرية الذي سيعرض على مؤتمر استعراض المعاهدة ٢٠١٥ وما تضمنه من توصيات يعكس آراء ومواقف الدول في اللجنة التحضيرية ويؤكد على أهمية تنفيذ قرار الشرق الأوسط ١٩٩٥ والتأكيد على ضرورة تنفيذ نتائج مؤتمري المعاهدة 2000 و 2010 ذات الصلة دون المزيد من التأخير بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بل وجاءت في التوصيات ضرورة تجديد الدعوة لباكستان وإسرائيل والهند للانضمام للمعاهدة بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية بصورة فورية ودون شروط.

العرب يريدون الأمن والتنمية وليس الأمن او التنمية؟

ناقوس الخطر المزيف والحقيقي

¹⁶ <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/382849.aspx> and <http://www.au.int/>

¹⁷ <http://www.nti.org/treaties-and-regimes/treaty-on-the-non-proliferation-of-nuclear-weapons/#2013>

الإشكالية ٢ # : توفير الأمن والتنمية، وليس الأمن أو التنمية.

يثار تساؤل جوهري لماذا ستقبل الدول العربية الأبقاء على المعاهدة دون جدوى بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في نصوصها وأهدافها حيث قد تصبح المعاهدة قيدياً يطوق تنميتها وقد يهدد أمن المنطقة حال عدم تنفيذ قرار 1995؟ بمعنى آخر لماذا ستظل الدول غير النووية ولا سيما الدول العربية بمعاهدة لا جدوى منها في تحقيق الأمن والتنمية ولا نقول الأمن أو التنمية؟

بموجب المادة الرابعة من المعاهدة التي تنص على حق الدول الأعضاء في إستغلال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومع تزايد الطلب على الطاقة لتحقيق تنمية شاملة، أعربت الدولة العربية عن اضطرابها للسعي إلى الجمع بين الطاقة النفطية ومصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة المائية والشمسية، وطاقة الرياح إلى جانب الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية من الطاقة، حيث تدخل التكنولوجيا النووية وتطبيقاتها في العديد من المجالات كالطب والزراعة والهندسة وإدارة الموارد المائية وتحلية المياه وغيرها. فمثلاً قامت دولة الإمارات العربية بإنشاء برنامج الطاقة النووية في أبوظبي وفقاً للمعاهدات والبروتوكولات الدولية. كما أعلنت كلا من الأردن وسوريا ومصر والمغرب والكويت والمملكة العربية السعودية عن اهتمامها بإحياء وتطوير برامجها النووية كحل لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من الدول للحصول على الطاقة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية المستنفدة والملوثة للبيئة.¹⁸

وقد اعتبرت الدول النووية نوايا الدول غير النووية بمثابة ناقوس للخطر بحجة أن المنطقة عرضة للنزاعات وعدم الاستقرار.

على الجانب الآخر اعتبرت الدول غير النووية أن ناقوس الخطر الحقيقي هو ما تقوم به الدول النووية في التصديق على الدول غير النووية عموماً وعلى الدول العربية خاصةً للحد من قدراتها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال حجب التعاون العلمي والتكنولوجي عنها بحجة أن بعض هذه التكنولوجيات يمكن تحويلها لأغراض عسكرية.

وفي المقابل تفتح المجال تماماً دون قيد أو شرط أمام إسرائيل لتطوير قدراتها التكنولوجية في المجالين المدني والعسكري. فقد اتهم وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط عام 2007 إسرائيل بمحاولة منع بلاده من الحصول على تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية من خلال المحاولات الإسرائيلية للضغط على الدول والشركات المصدرة للمواد النووية لتغيير القواعد المعمول بها للاستفادة من التكنولوجيا النووية في المجال النووي السلمي.

إلا إن اتجاهات الدول النووية بوضع المزيد من القيود لتطوير وتقليص حصول الدول غير النووية للتكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية أمر قد يجعل الدول غير النووية تراجع جدوى استمرارها والبقاء في معاهدة قد لا توفر لها الأمن والتنمية.

فكلا الهدفين يعد أساس بقاء الدول غير النووية بالمعاهدة ولا يمكن التخلي عن أحدهما للحصول على الآخر. وهذا ما أكده القادة العرب في اجتماع القمة العربية بالرياض مارس 2007، أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هي حق أصيل للدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وغيرها من المعاهدات والأنظمة ذات الصلة، وبصفة خاصة النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واتخذ القادة العرب قراراتين متكاملتين، الأولى تتعلق بمسألة تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول العربية، والثاني يتعلق بالتعاون العربي الجماعي في مجالات تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (القرارين 383، 384 الدورة 19). " وتكرر التأكيد على هذا الحق في القمم العربية التالية.

وهنا نجد بعض الدول لن ترى ما تبغيه في البقاء إذ لم تحقق الهدف المأمول في المعاهدة والأهداف المرجوه من إنشائها وتمديدتها وهي الأمن والتنمية وليس الأمن أو التنمية.

¹⁸ <http://www.world-nuclear.org/info/Country-Profiles/Others/Emerging-Nuclear-Energy-Countries/>

قرار الشرق الاوسط 1995 يعد بذاته منظومة أمنية إقليمية و حجر اساس لبناء الثقة

الإشكالية ٣ # :وهي مشكلة وشيكة حيث لن تقبل الدول العربية أنهم لن يقبلوا المزيد من المسكنات والمهدنات والمنومات لتأجيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وقد تتحول بعيدا عن المعاهدة التي لا تجد في البقاء في عضويتها حماية أو تنمية بل تطوق وتهدد أمنها القومي.

هنا يثار التساؤل هل ستقبل الدول العربية بالمسكنات والمثبطات والمهدنات والمنومات اللانهائية كالتعهد بإقامة مؤتمر آخر على غرار مؤتمر هلنسكي 2012 لتنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995؟ أم ستقبل المثبطات القابلة للتنفيذ من خلال إجراء بعض التعديلات؟ وهل مواقف الدول العربية ستأتي موحدة في مؤتمر استعراض المعاهدة ٢٠١٥؟

فالعلاقة المتداخلة والمتلازمة بين تمديد المعاهدة ومصيرها المرهون بتنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 يدفع للقول بأن الأمر بتحديد مصير المعاهدة لم يعد يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر المراجعة 2010 أو بعقد مؤتمر هلنسكي 2012 في الأعوام القادمة أو غيره من المؤتمرات التي قد يأتي بها مؤتمر استعراض المعاهدة 2015 ، بل أصبح الأمر متعلق بالتنفيذ الفعلي لقرار الشرق الأوسط ١٩٩٥ حتى لا تواجهه المعاهدة مصير مجهول حال عدم حدوث تقدم ملموس وفعلي في تنفيذ هذا القرار.

وهذا ما أكده بيان القمة العربية السادسة والعشرين لجامعة الدول العربية التي عقدت في شرم الشيخ في ٢٨ مارس ٢٠١٥ ، حيث أوضح زعماء ورؤساء الدول العربية الرؤى والتحديات المختلفة التي تواجه الأمن بمنطقة الشرق الأوسط، والتأكيد على أهمية تنفيذ قرار الشرق الأوسط باعتباره هو السبيل لضمان إستقرار المنطقة والحفاظ على الأمن القومي العربي والإقليمي وتحميل المجتمع الدولي مسؤولية ما سينجم عن التأخير في تنفيذ قرار الشرق الأوسط.¹⁹

فقد أكد ذلك في كلمة الرئيس السيسي نصها " إن قلوبنا وعقولنا تنفتح للسلام ولا يمكن الحديث عن التحديات التي تواجهه الأمن القومي العربي دون الحديث بقوة عن " التأكيد والتجديد مجدداً وبقوة علي ثوابت الموقف العربي حيال إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل فسوف يعقد مؤتمر استعراض المعاهدة خلال شهري إبريل ومايو ويمثل إنعقاد المؤتمر فرصة حقيقية للدول العربية لمطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والاسراع بإتخاذ قرارات وخطوات عملية محددة لتنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر المراجعة عام 1995 منطقة خالية من الاسلحة النووية وكافة اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط²⁰ ."

علاوة على ذلك، حذت جميع البيانات العربية في القمة العربية نفس الاتجاه المصري. فقد أكد العاهل السعودي على أن "الدول العربية تدعم الحلول السلمية الإقليمية والدولية خاصة فيما يتعلق بالسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل فإن موقف المملكة العربية السعودية واضح وثابت بالدعوة الي تنفيذ قرار ١٩٩٥ لإخلاء منطقة الشرق الاوسط من السلاح النووي ، داعيا المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته من خلال إصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتبني مبادرة السلام العربية عام 2002 وتعيين مبعوث دولي رفيع المستوى لايجاد وسيلة للخروج من المأزق الحالي لتنفيذ قرار الشرق الأوسط ١٩٩٥ .

وما صدر عن القمة العربية يتوافق مع الرأي العام الدولي ومبادئ وقرارات الأمم المتحدة لضرورة الإسراع في تنفيذ قرار الشرق الأوسط ١٩٩٥. فالقرار الذي طرحته مصر بعنوان "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" باستحداث منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ودعمته الدول العربية وأعمدته الأمم المتحدة في 2 ديسمبر 2014 بـ 161 صوتا مقابل 5 اصوات يطالب إسرائيل بالتخلي عن ترسانتها النووية واخضاع منشآتها النووية للإشراف الدولي وبالانضمام على الاتفاقية دون إبطاء، والامتناع عن انتاج وتطوير أو محاولة الحصول عليها.²¹ كما يتضمن القرار فقرات عاملة تؤكد أن القرار الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 1995 هو الأساس الذي تم عليه تمديد المعاهدة دون تصويت، وأن القرار سار لحين تحقيقه.²²

¹⁹ <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1822026>

²⁰ Statement given by the H.E President of the Arab Republic of Egypt, Abdel Fattah El-Sisi in the opening session at the 26th Arab Summit in Sharm El-sheikh. See more at: <http://www.sis.gov.eg/En/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=91758#.VVZRjhd4jLU>

²¹ <http://www.un.org/disarmament/publications/yearbook/en/EN-YB-VOL-39-2014-part1.pdf> Read more:

<http://www.dailymail.co.uk/wires/ap/article-2857853/UN-assembly-calls-Israel-join-nuclear-treaty.html>

²² <http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/126641/Opinion/Vision-and-challenges-The-presidents-speech-and-Ar.aspx>

منظومة أمنية إقليمية تضمن الحفاظ على السلام والأمن في الشرق الأوسط وتعد أساس ضروري لبناء الثقة بين دول المنطقة.²³

فالدول العربية الآن ليس لها خيار أمام شعوبها إلا بإتخاذ مواقف عملية لحماية هويتها وأمنها القومي. ولا يوجد لهذه الدول ذريعة تستخدمها لإقناع شعوبها لتبرير بقاؤها في معاهدة لن تحقق لها المرجو من الإستمرار بها وتحقيق آمال الشعوب في الأمن والتنمية الشاملة وهما الهدف الأساسي للدول العربية من الانضمام للمعاهدة.

المد اللانهائي للمعاهدة تم بالتوافق لا بالتوقيع

وهنا يتجلى بوضوح تحدى أعمق وأخطر لإستمرارية المعاهدة ، يتمثل في تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 استعراض المعاهدة عام 1995 إلى تمديدتها بالتوافق دون تصويت من جانب الدول العربية.

بمعنى آخر هناك توافق بالتمديد وليس توقيع بالتمديد من جانب الدول العربية على المد اللانهائي للمعاهدة . وغنى عن القول أن مواقف الدول العربية تأتي موحدة فيما يتعلق بتنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. لذا قامت الدول العربية بعمل لجنة لكبار المسؤولين العرب تجتمع بالجامعة العربية معنية بالتشاور والتنسيق وتوحيد الجهود العربية لاتخاذ قرارات موحدة لقضايا نزع السلاح ومنع الانتشار والتحصير للمشاركة في مؤتمرات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمرات اللجان التحضيرية لها وذلك للأهمية القصوى الذي أولته هذه الدول لتنفيذ قرار 1995 لما له من تأثير على الأمن الإقليمي والدولي.

ومن هنا فالقول بأن تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 لإخلاء المنطقة من السلاح النووي هو حجر الزاوية وشرط بقاء واستمرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعد قولاً يعكس الواقع . فقد ينفذ صبر الدول العربية لقبول المسكنات الممنوحة كالعودة من الدول الراحية بعقد مؤتمر بأخر لتمديد أجل الأمل المرجوه لتنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995. فالدول الوديدة للمعاهدة عليها أن تدرك أن هذه المهدئات سيكون لها تأثير سلبي وردود فعل غير مؤكدة قد تأتي من الجانب الآخر باعتبارها احد أعراض المسكنات، ولا سيما في ظل فشل الوعود بتنفيذ الإلتزامات.

فقد طبقت الدول العربية مبدأ حسن النية بإعلان إلتزامها بالمشاركة في مؤتمر هلنسكى 2012 ، حيث تم سحب مشروع القرارين العربي والمصري حول "القدرات النووية الإسرائيلية" في الدورة 56 للمؤتمر العام للوكالة في سبتمبر 2012. وقد قامت المملكة العربية السعودية بطرح مبادرة السلام العربية في عام 2002 ولم تغتنم إسرائيل الفرصة بل رفضت يد السلام الممدودة من 22 دولة عربية في المبادرة للجلوس على طاولة المفاوضات.

إسرائيل وسياسة الأمر الواقع

الإشكالية ٤ # : إسرائيل وسياسة الأمر النووي الواقع

يثار تساؤل هام تناوله عدد من الباحثين هل انضمام إسرائيل من عدمه بالمعاهدة يعد مؤثراً على الدول العربية التي تعايشت طوال فترة المعاهدة دون انضمامها؟

الأمر هنا مثير للدهشة والأستياء ، ويطرح سؤالاً بديهيًا هل الهدف من المعاهدة هو تقييد قوة الدول العربية لإطلاق العنان لإسرائيل لإملاكها سلاح نووي يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي؟ وكيف سينادى المجتمع الدولي بتحقيق عالمية المعاهدة على الرغم من تشجيع وانتقاء إسرائيل للبقاء خارج المعاهدة بل ومطالبة دول المنطقة بقبول هذا الوضع الشاذ؟ وما الذي يجبر الدول العربية بالبقاء بمعاهدة تسمح بتهديد أمنهم القومي؟

فالدول العربية لم تتعايش مع إسرائيل كدولة نووية.²⁴ فالعرب أكدوا في جميع المحافل الدولية و الإقليمية على المستويين الرسمي وغير الرسمي أنهم لن يقبلوا سوى بتخلي إسرائيل عن أسلحتها النووية وانضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون شروط مسبقة أو تأخير كدولة غير نووية وإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية تنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس

²³ <http://www.sis.gov.eg/En/Templates/Articles/tmpArticleNews.aspx?ArtID=91757#.VVzXE-d4zLU>

²⁴ ElBaradei, Mohamed (July 27, 2004). "Transcript of the Director General's Interview with Al-Ahram News". International Atomic Energy Agency.

الأمّن المتصلة بهذا الشأن.²⁵

فقد أطلقت مصر مبادرات عديدة لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية منذ الستينات ثم عاودت بطرحها مع إيران في 1975، ثم قدمت مصر مشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1988 لإجراء تدابير فعالة لتحقيق تلك المبادرات.²⁶ ثم عاودت مصر بطرح مبادرة شاملة لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل حيث أعلنها الرئيس حسنى مبارك انذاك عام 1990 إلى أن تم إصدار قرار الشرق الأوسط 1995.²⁷

وبالمثل فلماذا لا تقبل إسرائيل أن تتعايش في ظل وجود دولة نووية أخرى بالمنطقة؟ أما إذا كان التساؤل يتناوله البعض للترويج لفكرة قبول حيازة أى دولة بالمنطقة للسلاح النووى وفرض نهج سياسة الأمر الواقع فمثل هذا النهج مرفوض لكونه مؤشرا خطيرا يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولى ويحفز سباق التسلح بالمنطقة ويعد حافزا للعديد من الدول غير النووية لاتباع النهج ذاته طالما أن المجتمع الدولي يكافأ الدول خارج المعاهدة لاملاكها أسلحة نووية.

فالتعايش السلمى لم يتحقق فى جنوب آسيا إلا فى ظل وجود توازن نووى بين باكستان والهند. فباكستان لم تتعايش فى ظل وجود الهند كدولة تمتلك السلاح النووى ، إلا عندما أصبحت باكستان دولة حائزة على السلاح النووى ومن هنا تحقق التعايش السلمى والأستقرار بالمنطقة.

فيجب المجتمع الدولي أن يدرك حقائق التغيرات فى الشرق الأوسط وتقديرها بصورة منطقية وإنسانية، فالوضع لم يعد عملية مكسب وخسارة بل محصلة صفرية للكافة دون استثناء. فإسرائيل ليست جزءاً من عملية بل جزءاً من المشكلة الرئيسية لنزع السلاح ومنع الأنتشار المراد حلها بصورة سلمية للمحافظة على الأمن الإقليمي لكافة دول المنطقة دون استثناء. والأمر ليس بمستحيل، فمسألة إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية تعد بذاتها منظومة أمنية إقليمية وحجر اساس لبناء الثقة ويحقق الأمن والأستقرار بين دول المنطقة.

الأتفاق النووى المبدئى بين إيران والغرب

الإشكالية ه # : مدى تأثير إحراز تقدم بين إيران والغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة على إضعاف الموقف العربى للمطالبة بتنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 والإصرار على المطالبة بانضمام إسرائيل للمعاهدة؟

لا يمكن الحكم على الإتفاق المبدئى الآن بل يجب إتاحة الوقت الكافى لتقييم الإتفاق وانعكاساته بصورة دقيقة وعملية. وعمّا إذا كان سيسفر عن إتفاق نهائى أم سيظل مجرد إتفاق مبدئى و ضياعا الوقت بسبيل من المفاوضات لن ينتهى.

وبصفة عامة فالإتفاق بين الغرب وإيران يصب فى المصلحة العربية لوضع حد للطموحات النووية الإيرانية ، إذا التزمت إيران بتنفيذ بنوده. فعلى الرغم من تجنب مشاركة العرب فى مفاوضات الغرب مع إيران إلا أن ذلك لا يعنى أن الأمر سيظل كذلك فى ظل الحرب الدائرة فى اليمن بين قوات التحالف التى تضم السعودية ودول الخليج إلى جانب مصر بقواتها البحرية والجوية ضد المتمردين المواليين للجماعات النظام السابق لعلي عبد الله صالح ومقاتلي الحوثيين الشيعيين المدعومين من إيران (على الرغم من النفى الايرانى بمنح دعم للحوثيين) من أجل حماية الحكومة السنية الشرعية فى اليمن من السقوط.²⁸

فالأتفاق قد ينظر إليه من الجانب الإيرانى باعتباره مقايضة حيث يسمح بأن يزيل الغرب العقوبات المفروضة عليها ويدعموا استراتيجيتها بأن تصبح قوى مهيمنة فى مواجهة الدول العربية السنية "الهيمنة الفارسية"، فى مقابل ذلك، تلتزم إيران بالتخلي عن طموحاتها النووية. ان تقوم إيران بالإلتزام بالتخلي عن طموحاتها النووية.

ومن الصعب تحقيق ذلك فى ظل وجود صحوة عربية جعلت الدول العربية تقرر فى القمة العربية ٢٠١٥ بشرم الشيخ بعمل قوة عسكرية عربية مشتركة "الجيش العربى" دائمة التواجد، هدفها حماية الدول العربية من الإرهاب أو محاولات الاعتداء

²⁵ Relevant UN Security Council, UN General Assembly and IAEA Board of Governors and General Conference resolutions, including UNSC 1747 (2007), A/Res/61/103 (and preceding resolutions), GOV/2006/14 and GC(50)/RES/16. See <http://www.un.org/Docs/sc/>, <http://disarmament.un.org/vote.nsf>, http://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC50/GC50Resolutions/English/gc50res-16_en.pdf

²⁶ M. Hamel-Green, Regional Initiatives on Nuclear and WMD-Free Zones: Cooperative Approaches to Arms Control and Non-Proliferation, UNIDIR, 2005

²⁷ Pande, Savita, (1998) Strategic Analysis: A Monthly Journal of the IDSA, December 1998 (Vol. XXII No.9)

²⁸ <http://europe.newsweek.com/egypt-preparing-enter-fray-yemen-alongside-gulf-allies-317394>

الخارجي أو المطامع الأجنبية للحفاظ على الهوية العربية. وقد كانت أولى مهام الجيش العربي هو حرب اليمن.²⁹

أضف إلى ذلك أن إيران كانت من أوائل الدول التي نادى بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبالتالي فإذا نجحت المرحلة المبدئية من الاتفاق وتم توقيع اتفاق نهائي فإن ذلك سيعزز الجهود الإقليمية في دفع المجتمع الدولي في تحمل التزاماته بصورة جديّة ملموسة لتنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995. وهذا ما أكدّه وزير خارجية إيران " محمد جواد ظريف " في كلمته التي ألقاها باسم دول عدم الانحياز في مؤتمر إستعراض المعاهدة 2015 المنعقد حالياً بنيويورك حيث أكد على أن إسرائيل تشكل تهديداً خطيراً ومستمرّاً لأمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، داعياً إلى حظر شامل على نقل جميع المعدات المتصلة بالطاقة النووية، والمجالات العلمية أو التكنولوجية لإسرائيل، وحث المجتمع الدولي على إجبار إسرائيل للتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي كدولة غير النووية دون شروط مسبقة ومزيد من التأخير.

أى ان الاتفاق المبدئي – حال تحققه لم ولن يؤثر على الثوابت العربية والإيرانية نحو ضرورة تنفيذ قرار 1995 بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية.

المظلة النووية من الغرب حائط أمان لإسرائيل

الإشكالية ٦ # : هل منح مظلة نووية من دولة تمتلك أسلحة نووية للدول العربية تعد ضماناً كافية لها، وبدلاً عن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وتكرار مطالباتهم باتضمام إسرائيل للمعاهدة كما هو الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية واليابان وأستراليا؟

أن فكرة المظلة النووية ليست جديدة. فقد ظهرت الفكرة أثناء الأستقطاب الأمريكي الروسي لتوفير وضمان الحماية للدول غير النووية من حلف كلا الجانبين. أى أن المظلة النووية يراها البعض بديلاً عن إمتلاك الأسلحة النووية . فجدج دولاً كالسويد وسويسرا رغم تبنيها فكرة تطوير الأسلحة النووية إلا انهم تخلوا عن الفكرة واختاروا بإرادتهم إلى جانب النمسا وفرنندا وإيرلندا أن يكون الحياد سياستهم الرسمية.³⁰ وطالبت بعض الدول الأخرى التي صدقت على معاهدة عدم الانتشار بضممان حمايتها من أى هجوم نووي كاليابان وكوريا الجنوبية.

بينما اختارت دول أخرى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية كما في وسط آسيا التي وقعت الصين مؤخراً على بروتوكولها،³¹ ومعاهدة 'انتركتيكا' الخاصة بجعل المنطقة القطبية الجنوبية خالية من كافة الاستخدامات العسكرية النووية و التقليدية، واتفاقية 'تلاتيلوكو' لجعل منطقة أمريكا اللاتينية خالية من الأسلحة النووية، واتفاقية 'اروتونجا' لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادى، واتفاقية بانجوك الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ومعاهدة 'بلندابا' الخاصة بجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية في أبريل 1996 والتي لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن.³²

ونتيجة لوجود حوافز قوية وضغوط هائلة من المجتمع الدولي لتخلي دولاً عن أسلحتها وبرامجها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كجنوب أفريقيا والبرازيل والأرجنتين وبيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا.³³ فمثلاً نجد أوكرانيا تخلت عن ترسانتها النووية لجمهورية روسيا الاتحادية عام 1994 مقابل خروجها من الاتحاد السوفيتي وتمتعها بالحرية وإستقلالها في التصرفات.

هذا النوع من الضمانات الأمنية السلبية تمثل تحالفاً أمنياً تقدمه الدول التي تمتلك أسلحة نووية للدفاع عن دولة حليفة، مثل تحالفات الأمن من الولايات المتحدة الأمريكية بمنح المظلة النووية لليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا. وبالتالي فمن البديهي أن

²⁹ <http://egyptianstreets.com/2015/03/28/arab-kings-and-presidents-in-egypt-as-sisi-calls-for-unified-arab-military-force/>

³⁰ Bunn, George. "The Legal Status of U.S. Negative Security Assurances to Non-Nuclear Weapon States." *The Nonproliferation Review* 4, Spring-Summer 1997.

³¹ Parrish, Scott and Potter, William "Central Asian States Establish Nuclear-Weapon-Free-Zone Despite U.S. Opposition" Center for Nonproliferation Studies(CNS), September, 2006.

³² Adeniji, O. "The African Nuclear Weapon Free Zone Treaty: The Pelindaba Text and its Provisions," in *Disarmament*, January, 1996 and see also: Sola Ogunbanwo, "Accelerate the Ratification of the Pelindaba Treaty," *Nonproliferation Regime*, Spring 2003, pp.132-136

³³ <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/02/20100225141150ebyessedo0.3085138.html#ixzz3Yfs54LKA>

تمنح المظلة الأمنية النووية لإسرائيل بإعتبارها الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة.³⁴

فالمظلة النووية ستعد أداة ردع ودفاع لإسرائيل ومبرراً وحافزاً قوياً لتخليها عن أسلحتها النووية بل وستمنحها المظلة تفوقاً عسكرياً وسياسياً في المنطقة. والأهم من ذلك، فإنها ستعد حل للطريق المسدود لمعاهدة عدم الانتشار والمعضلة المهمة الرئيسية وهي تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995.

ولتحقيق ذلك فلا بد أن تمارس جميع أدوات ضغط من جانب الأمم المتحدة والغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية كونها حليف إستراتيجي وأمنى على إسرائيل لكي تتخلى طواعية عن ترسانتها النووية.

وتؤمن الدول العربية أن الاقتراح الذي اقترحه هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، الذي يتضمن تمديد الولايات المتحدة "مظلة الدفاع" في الشرق الأوسط رداً على حيازة محتملة لسلح نووي من قبل إيران، ليس باقتراح جيد وليس بمقبول. فالفائدة من الاقتراح يمكن رؤيتها إذا تم مد المظلة النووية الأمريكية لإسرائيل والشرق الأوسط كجزء من مظلة الدفاع طالما تخلت إسرائيل عن أسلحتها النووية وكجزء من تحقيق قرار الشرق الأوسط 1995.³⁵

وقد رفضت الدول العربية فكرة المظلة النووية سابقاً في أوائل 2009 وذلك لكون الفكرة طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول العربية مقابل تخليها عن مطالبة إسرائيل بالإنضمام لمعاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فقد صرح الرئيس المصري محمد حسنى مبارك آنذاك أثناء حديثه لصحيفة الأهرام قبل زيارته لواشنطن بأن مصر لن تقبل بالفكرة ولا بوجود قوى نووية إقليمية سواء من إيران أو إسرائيل وذلك لتمسكها بموقفها وبمبادراتها التي نجم عنها قرار الشرق الأوسط لإخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي، ثم إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

أى أن فكرة المظلة النووية للدول العربية دون إسرائيل لن تمنحهم الأمن ولن تمنحهم التنمية المستدامة بل التبعية المستدامة. وبالتالي فلا غنى عن تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 الذي يمثل حجر الأساس لبناء الثقة ودعم التعاون وإرساء السلم والأمن الدوليين لكونه بذاته منظومة أمنية وسياسية بين دول المنطقة.

صفقة المد اللانهائى للمعاهدة موقوفة إلى حين تنفيذ قرار 1995

فهناك محطتين رئيسيتين فارقتان في عمر المعاهدة: الأولى عام 1995 والثانية 2015

المحطة الأولى تم العبور المؤقت منها باصدار قرار 1995 لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الاسلحة النووية الذى يتفق مع تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بتحقيق الأمن والسلم الدوليين . ففي عام 1995 أي بعد مرور 25 عام علي المعاهدة رأت الدول العربية الاعضاء أن لا جدوي من البقاء بالمعاهدة طالما لم تحقق الهدف من إنشائها إلا أن الدول الراحية عملت علي إيجاد مخرج للبقاء علي المعاهدة بصورتها الحالية.

فابرمت الدول الراحية صفقة مع الدول العربية تكاد تكون متكافئة. وهو أن توافق الدول العربية علي تمديد المعاهدة بصورة لا نهائية وتحفيز الدول الاخري للإنضمام للمعاهدة مقابل إخلاء الشرق الأوسط من الاسلحة النووية. وتم إصدار القرار بالتوافق دون تصويت من الدول العربية.

أى أن قرار الشرق الأوسط الركيزة الأساسية في صفقة المد اللانهائى للمعاهدة، مما شجع دول كالإمارات العربية بالإنضمام للمعاهدة والتي لم تتضمن سابقاً بسبب التهديد النووى الإسرائيلي. (انظر الجدول 1)

والصفقة ليست عقد مؤتمر هلنسكي أو غيره من المؤتمرات التي قد تمنحها الدول الراحية حالياً بمؤتمر إستعراض المعاهدة 2015، بل الهدف هو تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995. وبالتالي فالوعود بعقد مؤتمر آخر يجب أن يقترن بألية لتنفيذه . في إطار زمني محدد وتحت مظلة الأمم المتحدة ليصل في النهاية لإخلاء الشرق الأوسط من الاسلحة النووية .

المحطة الثانية هو مؤتمر استعراض المعاهدة 2015 وسبل العبور منه وما ينبثق عنه من أليات قد تقبله أو لا تقبله الدول

³⁴ Bunn, George. "The Legal Status of U.S. Negative Security Assurances to Non-Nuclear Weapon States." The Nonproliferation Review 4, Spring-Summer 1997, pp. 1-17 <http://cns.miis.edu/pubs/npr/vol104/43/bunn43.pdf>
³⁵ <http://www.theguardian.com/commentisfree/cifamerica/2009/jul/23/clinton-iran-defence-umbrella-gulf>

العربية؟ وهل المقبول في مؤتمر استعراض 2010 قد يتم قبوله مرة أخرى بمؤتمر 2015 في ظل الظروف السياسية الراهنة بالمنطقة؟

هنا يأتي بذهني ردا واحدا مثل عربي يقال علي المسلم والمسيحي واليهودي وأي شخص يؤمن بالله " لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين"، وهذا يعني أن التجربة غير السارة في استمرار خرق الالتزامات تجاه الدول العربية، يجعلهم أكثر حذرا لتفادي تجارب مماثلة في المستقبل.

أي لا يمكن إعطاء الدول العربية وعود أخرى براءة لعقد مؤتمر مشابهة لمؤتمر 2012 بهلسنكي لتنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 ولا يمكن أن تقبل الدول مرة أخرى ذلك إلا إذا اقترن المؤتمر البديل لمؤتمر ٢٠١٢ بالمحددات (الأليات) التالية:

1. وضع إطار زمني محدد لعقد المؤتمر لا يتجاوز ثلاثة أشهر.
2. عقد المؤتمر تحت مظلة الامم المتحدة
3. أن يتضمن خطوات تنفيذية محددة
4. مشاركة جميع الدول الأطراف المعنية بالمؤتمر بما فيهم إسرائيل وإيران.
5. وضع آلية تنفيذ من الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحقيق النتائج التي توصل إليها المؤتمر في إطار زمني محدد تلتزم به جميع الأطراف المعنية.

وهو الامر الذي تم التأكيد عليه في القمة العربية في مارس ٢٠١٥ بشرم الشيخ بمصر كما سبق وذكرنا. وأكد الوفد المصري في مؤتمر استعراض المعاهدة المنعقد حاليا في نيويورك مايو ٢٠١٥ وبتأييد من كافة الدول العربية ودول عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي وكذا دول النادي النووي كالصين وروسيا، بوضع خطة ورؤية متكاملة لكيفية تنفيذ قرار إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وإلزام الدول الراحية ودول النادي النووي الخمس والدول الأعضاء بمجلس الأمن والأمم المتحدة وكافة التحالفات الدولية والإقليمية بالقيام على تنفيذه في فترة زمنية محددة.

وكننتيجة حتمية لما تم ذكره نؤكد علي أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم إنتشار الاسلحة النووية لعام 2015 هي أفضل فرصة للدول النووية ولاسيما الدول الراحية للمعاهدة (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، وروسيا الاتحادية) لإنفاذ قرار الشرق الأوسط ١٩٩٥ وإنفاذ مصداقية واستمرارية وعالمية المعاهدة وإنفاذ نظام عدم الانتشار

المتوقع حدوثه في مؤتمر المراجعة 2015

- الاعتراض بشدة علي عدم تنفيذ قرار الشرق الأوسط من جانب الدول العربية وعلي رأسهم مصر. وهو ما قد يقوض الوصول الي إعتقاد الوثيقة الختامية للمؤتمر بتوافق الدول وحتى إن إتفقوا علي نقاط ملخص مبدئي للمؤتمر.
- بدعم من حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مثل روسيا، والصين، ستتقدم مصر باقتراح خطة عمل مصحوبة برؤية جديدة حول كيفية تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 وللحفاظ على استمرارية نظام عدم الانتشار، ووضع مسؤولية تحقيق هذا الاقتراح على مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والتحالفات الإقليمية والدولية وإنجاز ذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز من 3 أشهر.
- الوجود بعقد مؤتمر هيلسينكي المؤجل بخصوص إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط مع إدخال بعض التعديلات عليه.
- قيام بعض الدول بطلب بتجميد عضويتها بمعاهدة عدم الانتشار لحين تنفيذ قرار الشرق الأوسط ١٩٩٥.
- مطالبة بعض الدول بدراسة إعادة صياغة المعاهدة بما يتوافق ويضمن مصالح وأمن جميع الدول الأطراف في ظل استمرار تجاهل الغرب والولايات المتحدة للمماثلة الإسرائيلية والمطالب العربية والأفريقية.
- قيام الدول العربية لإعادة النظر في قرار المد اللانهائي للمعاهدة الذي استند بالأساس على تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 والاكفاء بمد المعاهدة لمدة خمس سنوات.
- إحلال معاهدة جديدة لنزع السلاح النووي تحظر إنتاج المواد الانشطارية للتجارب النووية لأغراض صنع الأسلحة النووية

وتسمح للإستفادة من الطاقة النووية لأغراض سلمية لمواجهة الاحتياجات الكبيرة للدول غير النووية ليساهم بشكل أساسي في التنمية المستدامة وأمن الطاقة مما يحقق الأمن الجماعي والاستقرار والرفاهية لجميع الدول دون استثناء.

القرار والمعاهدة مصيرهما واحد

وبناءً على ما سبق يمكن القول بإن القرار والمعاهدة مصيرهما واحد لا محالة "كالتوائم المتلاصق" لكون كلاهما يتقاسما نفس "مصير المشيمة". فالمعاهدة وقرار 1995 أصبح مشتركان في الحبل السري كما هو الحال في "التوائم المتلاصق"، وكلاهما وجهان لعملة واحدة، ألا وهو نظام عدم الانتشار النووي.

إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية = عدم بقاء معاهدة عدم الانتشار NPT ولا سيما في الشرق الأوسط

والأمر لا يغال فيه بل فقط بالملاحظة البسيطة في القانون، نجد أن قرار الشرق الأوسط 1995 لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية يلعب دوراً ثلاثياً له نفس النتيجة. فيعتبر قرار الشرق الأوسط 1995 هو الشرط الواقف والفاسخ والمتزامن لصفحة تمديد المعاهدة.³⁶

كشروط واقف : أي ضرورة بيان حدث أو ظرف كشرط مسبق، ليس من المؤكد أن يحدث قبل أن يصبح الالتزام المعن ملزم . أي ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 كشرط واقف مسبق حتى يصبح هناك حق لأداء التمديد إلى أجل غير مسمى للمعاهدة ، والعكس بالعكس صحيح؛³⁷

كشرط لاحق أو فاسخ: وهو بيان حدث أو ظرف يلغي أو يعدل الالتزام حال حدوث. أي أن حدوث عدم تنفيذ القرار 1995 يجعل معاهدة عدم الانتشار النووي في حد ذاتها قابلة للإبطال والفسخ ويحلل أطرافها من واجب الأداء الذي نشأ بالفعل عنها،³⁸ وهناك شرط متزامن: وهو بيان شرط أن يجب أن يتحقق في نفس وقت حدوث أو إستحقاق الواجب أو الالتزام وإلا أصبح الإلتزام الواجب غير واجب على الإطلاق. وهذا يعني ان الدول الوديدة عليها إلتزام بتنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 وإلا أصبح تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى غير نافذ وتصبح المعاهدة قابلة للإبطال.³⁹

فالعلاقة طردية ومتداخلة بين مصير تمديد المعاهدة وتنفيذ القرار وليس بين المعاهدة وخطوات تنفيذ القرار. فالعبرة بالنتيجة وليس بالوقت والإجتماعات التحضيرية لتنفيذه. فأخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية لا يتوقف فقط على النوايا الحسنة والإرادة السياسية للدول العربية ولا مع توصل الغرب بإتفاق نووي مع إيران بل أن الأمر يتعلق بجدية الإرادة السياسية لإسرائيل في التعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والتعاون النووي بالمنطقة من خلال تنفيذ قرار الشرق الأوسط 1995 وهذا يتطلب التزام المجتمع الدولي خاصة الدول الراجعة لقرار الشرق الأوسط لتحمل إلتزاماتها بتنفيذه.

³⁶ <http://www.markhamlawfirm.com/law-articles/contract-lawyer-san-diego/>

³⁷ <http://diabuzaid.kau.edu.sa>

³⁸ <http://www.west.net/~smith/perform.htm>

³⁹ <http://www.startimes.com/?t=29447000>

تابع جدول رقم (١)
مواقف الدول الغير موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية
(ديسمبر ١٩٩٤) *

بـالـأولـم	لم تتخذ أى إجراء للانضمام الى المعاهدة.	امارة موناكو	لم تحدد موقفها.
طاجيكستان	تقوم بدراسة المعاهدة للانضمام إليها	باكستان	أعلنت أنها سوف تنضم الى المعاهدة بالتزامن مع انضمام الهند.
تركمانستان	تقوم بدراسة المعاهدة للانضمام إليها	الصرب والجيل الأسود	تعتبر أنها منضمة للمعاهدة على اساس أنها الوريث الشرعى ليوشملاتيا السابقة. وحتى الان والموقف من المعاهدة يخضع لصراعات دائمة.
الامارات العربية المتحدة	أعلنت أن السبب في عدم انضمامها إلى المعاهدة يكمن في قدرات الأسلحة النووية الاسرائيلية .	كيرجستان	وقعت على المعاهدة خلال العام ١٩٩٤ ولكنها لم تودع خطاب التصديق.
فانواتو	وافقت على الانضمام إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب الباسفيكي. لم تتخذ أى إجراء للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.		

* المصدر : Arms Control today Dec. 1994.

جدول ١

References:

1. "The Future of the Nuclear Option Conference Supports Ridding the Region of Weapons of Mass Destruction," Al-Itihad, <<http://www.alittihad.co.ae/>> 19 November 1999.
2. Daniel Sobelman, "Israel Pleased at Success of Multilateral Talks," Ha' aretz English Internet Edition, <<http://www3.haaretz.co.il/eng>> 2 February 2000.
3. "Dr. Mustafa al-Faqi: Egypt Demanded That the Arab Foreign Ministers Coordinate Their Positions on the Israeli Nuclear File," Al-Ahram <<http://www.ahram.org.eg>> 7 March 2000.
4. "Mubarak says Egypt Wants Nuclear-Free Middle East," Arabia On-Line, <<http://www.akhbar.com/?27>> January 2000
- Mahmoud Karem, A Nuclear Weapons Free Zone in the Middle East: Problems and Prospects. Greenwood Press, New York 1988, p.87.
5. "Overview: Achievements in Political Collaboration" The Association of South East Asian Nations Secretariat Official Website <<http://www.aseansec.org/92.htm>>
6. The Nuclear Nonproliferation Treaty and the outcome documents of the 1995 Review and Extension Conference (including the resolution on the Middle East) as well as the final document of the 2000 Review Conference) <<http://www.cns.miis.edu/pubs/inven/pdfs/aptpt.pdf>>
7. Dhanapala, Jayantha, "Multilateral Diplomacy and the NPT: An Insider's Account", Chapter 4, UNIDIR/2005/3
8. Gasparini Alves, P & Cipollone, D. Nuclear Weapons-Free Zones in the 21st Century, UNIDIR./97/37, 1997 (Chapters 17 - 19)
9. Clovis Brigagao and Marcelo F. Valle Fonrouge, "Regional Model of Confidence Building for Nuclear Security in Argentina and Brazil," International Journal of Peace Studies, July 1998. <http://www.gmu.edu/academic/ijps/vol132/Brigagao.htm>
10. The NPT Briefing Book Part II, sections G (pp. 1-28), L (1-8) and S (3- 5). <http://www.cns.miis.edu/research/npt/briefingbook2007/index.htm>
11. UN Security Council Resolution 984 (1995) <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N9510606/PDF?OpenElement>
12. Spector, Leonard S. and Aubrie Ohlde, "Negative Security Assurances: Revisiting the Nuclear-Weapon-Free Zone Option," *Arms Control Today* 35, April 2005. http://www.armscontrol.org/act/2005_4/spector_Ohlde.asp
13. Relevant UN Security Council, UN General Assembly and IAEA Board of Governors and General Conference resolutions, including UNSC 1747 (2007), A/Res/61/103 (and preceding resolutions), GOV/2006/114 and GC(50)/RES/16. See <http://www.un.org/Docs/sc/>, <http://disarmament.un.org/vote.nsf>, http://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC50/GC50Resolutions/English/gc50res-16_en.pdf
14. Maria Rost Rublee, "Egypt's Nuclear Weapons Program: Lessons Learned," *Nonproliferation Review* Vol. 13, No.3 (November 2006)
15. Ellen Lapsion, "Syria: Can the Myth Be Maintained Without Nukes?" in Campbell, ed., *The Nuclear Tipping Point*, pp. 83-110.
16. Landau, Emily, "Arms Control in the Middle East Cooperative Security Dialogue and Regional Constraints" Jaffee center for Strategic Studies, 2006
17. Israel's Nuclear Politics and a NWfZ in the Middle East: How Feasible Is It? CNS report http://cns.miis.edu/pubs/reports/mideast_nwfz.htm
18. William Ury, *Getting Past No: Negotiating Your Way from Confrontation to Cooperation*, second edition, New York: Bantam Books, 1993
19. Abbas Kadhim, "The Future of Nuclear Weapons in the Middle East," *Nonproliferation Review* Vol. 13, No. 3 (November 2006).
20. Avner Cohen and William Burr, "Israel Crosses the Threshold," *Bulletin of the Atomic Scientists*, Vol. 62, No. 63 (May-June 2006), pp. 23-30.
21. Landau, Emily "Arms Control in the Middle East Cooperative Security Dialogue and Regional Constraints" Jaffee center for Strategic Studies, 2006
22. Maria Rost Rublee, "Egypt's Nuclear Weapons Program: Lessons Learned," *Nonproliferation Review* Vol. 13, No. 3 (November 2006).
23. Zeev Maoz, "The Mixed Blessing of Israel's Nuclear Policy," *International Security* (Fall 2003), pp. 44-77
24. James F. Leonard and Jan Prawitz, "The Middle East as a NWfZ or WMDfZ application," Excerpts from *Pacific Review*, Vol. 11 No.3, Oct. 1999, p 263-264 <http://www.isodarco.it/courses/candriai03/paper/candriai03-Prawitz.pdf>
25. Prawitz, J. and Leonard, J. "A Zone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East" UNIDIR, February 1996
26. V. Cserveny et al., *Building a Weapons of Mass Destruction Free Zone in the Middle East: Global Non-Proliferation Regimes and Regional Experiences*, UNIDIR, December 2004
27. M. Hamel-Green, *Regional Initiatives on Nuclear and WMD-Free Zones: Cooperative Approaches to Arms Control and Non-Proliferation*, UNIDIR, 2005
28. Du Preez, Jean "Visions of Fission: The Demise of Nuclear Negative Security Assurances," paper presented at the Article VI Forum in Ottawa, Canada, September 28, 2006.